أكاديمية فيض العلم
FaidhUlilm Academy

المؤتمر الدولي الأول
القراءات القرآنية وعلومها
الجزء الرابع



انعقاد المؤتمر

26، 27، 28 أغسطس 2023

مدير أكاديمية فيض العلم
أ. أسماء محمد الأروش

رئيس المؤتمر
د. أمير عادل الديب

المؤتمر الدولي الأول
القراءات القرآنية وعلومها

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الدولي الأول
القراءات القرآنية وعلومها

مدير أكاديمية فيض العلم
أ. أسماء محمد الأروش

رئيس المؤتمر
د. أمير عادل الديب

الطبعة الأولى

٢٠٢٣م – ١٤٤٥هـ

كافة الآراء الواردة في الأبحاث والدراسات المنشورة في كتاب المؤتمر تعِبّر عن وجهات نظر أصحابها فقط، ولا تُعِبّر بالضرورة عن رأي أكاديمية فيض العلم

الناشر: أكاديمية فيض العلم

خطأ ادعاء التزام ابن الجزري بكل ما في الكتب

(تعامل ابن الجزري مع الكتب التي ساق أسانيدها في صدر كتاب النشر)

خادم أهل القرآن الكريم
د.إيهاب فكري

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له والصلاة والسلام على خير المرسلين وأشرف النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعامل ابن الجزري مع الكتب التي ساق أسانبدها في صدر كتاب النشر

اعتمد ابن الجزري في كتابه النشر الاختيار لثماني طرق عن كل قارئ، وأسس كتابه على ذلك، فالكتب المسندة جزء من الطرق وليس العكس، فهو كثيرًا ما يردُّ ما في الكتب بما هو مشهور في الطرق:

وقد ظن بعض المحررين على الطيبة، وما زال بعضهم يظن أن قيام ابن الجزري بذكر إسناد قراءته ببعض الكتب كالشاطبية والتيسير وغيرها في مبحث الطرق يعني أنه ألزم نفسه بالأخذ بما ذُكر فيها من عزو أحرف القراءات للقراء والرواة والطرق ويُسَلِّم بذلك، وعليه فلو وجدوا في هذه الكتب ما يخالف ما عزاه ابن الجزري للطرق حكموا على ابن الجزري بالخطأ، وتعاملوا على ما في هذه الكتب كما يتعامل الفقهاء مع نصوص الكتاب والسنة، وهذا يخالف ما ذكره ابن الجزري في النشر من قواعد تخالف هذا الظن وتشمل ما يلي:

١. تصويبات ابن الجزري.
٢. عدم الأخذ بالانفرادات.
٣. الأخذ بما عليه العمل.
٤. الحكم بالشذوذ على بعض ما في هذه الكتب.
٥. قاعدة الخروج عن الطريق اختيارًا.
٦. منع ابن الجزري لبعض ما في الكتب والتزام الإزميري بذلك.

٧. الحكم بخطأ بعض ما في الكتب[١] واتباع الإزميري له في ذلك.

٨. اعتماد ما قرأ به ابن الجزري على شيوخه وإن خالف ما في الكتب كما في سكت رويس.

٩. الاستدلال بما في الطرق الأدائية.

١٠. شمول روايته لكل أسانيده واختياراته، ونقص علم من يستدركون على ابن الجزري (العلم النسبي).

وأوضح بعض هذه النقاط فيما يلي:

أولًا:

تصويبات ابن الجزري وهي تعني أن ابن الجزري يحكم بالخطأ على بعض ما في هذه الكتب، وهذا واضح من النصوص التالية:

١) قوله: وروى عنه القصر وهو ترك الفصل في الباب كله الداجوني عند جمهور العراقيين وغيرهم كصاحب المستنير والتذكار والجامع والروضة والتجريد والكفاية الكبرى وغيرهم وهو الصحيح من طريق زيد عنه[٢].

٢) وقوله : وأما (والمؤتفكة والمؤتفكات) فاختلف فيهما عن قالون. فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار والحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في كفايته وغيرهم إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر بن مهران عن الحسن بن العباس الجمال وغيره عن الحلواني وهو طريق الطبري والعلوي عن أصحابهما عن الحلواني وكذا روى الشحام عن قالون وهو الصحيح عن الحلواني وبه قطع له الداني في المفردات. وقال في الجامع وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حماد وابن عبد الرزاق وغيرهما وبذلك آخذ.قال وقال لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني يعني بالهمز. قال الداني وهو وهم لأن الحلواني نص على ذلك في كتابه بغير همز انتهى[٣].

(١) اضطربت ألفاظ أصحاب الكتب: وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدمة، واختلف عنه في الثاء فروى عنه الصوري إظهارها عندها. وروى الأخفش إدغامها فيها، هذا هو الصحيح. وقد اضطربت ألفاظ كتب أصحابنا فيه. وقد نقله الداني على الصواب من نصوص أصحاب ابن ذكوان وأصحاب أصحابه

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٧٠)، مع أن كتاب الكافي مسند من طريق زيد وفيه الفصل في المواضع السبعة المنصوص عليها في الشاطبية، وانظر النشر (١/٣٧١).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٩٤).

٣) وقوله : أما رويس فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار عنه بالسكت اللطيف دون سكت حمزة ومن وافقه وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين في غير الممدود حسبما نص عليه في الكفاية. وظاهر عبارته في الإرشاد السكت على الممدود المنفصل. ولما قرأت على الأستاذ أبي المعالي بن اللبان أوقفته على كلام الإرشاد فقال هذا شيء لم نقرأ به ولا يجوز. ثم رأيت نصوص الواسطيين أصحاب أبو العز وأصحابهم على ما نص في الكفاية. وأخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوة. وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه والله أعلم(١).

٤) وقوله (في (التوراة عن قالون): وأما صاحب المبهج فمقتضى ما ذكره في سورة آل عمران أن يكون له الفتح ومقتضى ما ذكره في باب الإمالة بين بين وهو الصحيح من طرقه(٢).

٥) وقوله (في يبصط بصطة لقنبل): واختلف عن قنبل والسوسي وابن ذكوان وحفص وخلاد فروى ابن مجاهد عن قنبل بالسين وكذا رواه الكارزيني عن ابن شنبوذ وهو وهم. وروى ابن شنبوذ عنه بالصاد وهو الصحيح عنه(٣).

٦) وقوله: (واختلفوا) في (حصرت صدورهم) فقرأ يعقوب بنصب التاء منونة وهو على أصله في الوقف عليه بالهاء كما تقدم في باب الوقف على المرسوم، كذا نص عليه له الأستاذ أبو العز وغيره وهو الصحيح في مذهبه والذي يقتضيه أصله وقد ذكر بعض الأئمة الوقف عليها بالتاء لجميع القراء كابن سوار وغيره فأدخل يعقوب في جملتهم إجمالًا، والصواب تخصيصه بالهاء على أصله في كل ما كتب من المؤنث بالتاء ويوقف عليه هو وغيره بالهاء على أصولهم المعروفة من غير أن يستثنوا شيئًا(٤).

٧) وقوله: (واختلفوا) في (والذين يدعون) فقرأ نافع وهشام بالخطاب. واختلف عن ابن ذكوان - إلى قوله - ورواه الجمهور عن الأخفش والصوري جميعًا بالغيب - إلى قوله - وانفرد صاحب المبهج بذلك عن هشام بكماله وجعل الحافظ أبو العلاء فيها له وجهين وقد نص الداني بعدم الخلاف له وهو الصحيح والله أعلم(٥).

---

(١) النشر في القراءات العشر (٤٢٤/١).
(٢) النشر في القراءات العشر (٦١/٢).
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٨-٢٢٩).
(٤) النشر في القراءات العشر (٢٥١/٢)
(٥) النشر في القراءات العشر (٣٦٤/٢)

٨) وقوله: (واختلفوا) في (إيلافهم) فقرأ أبو جعفر بهمزة مكسورة من غير ياء وهي قراءة عكرمة وشيبة وابن عتبة وجاءت عن ابن كثير أيضًا وروى الحافظ أبو العلاء عن أبي العز عن أبي على الواسطى قال داخلني شك في ذلك فأخذت عنه بالوجهين (قلت) إن عنى بمثل علْفهم بإسكان اللام كما هي رواية العمري عن أبي جعفر وقد خالفه الناس أجمعون فرواها عنه إلافهم بلا شك وهو الصحيح، ووجها أن تكون مصدر ثلاثي كقراءة ابن عامر الأول وإن عنى بمثل عنيهم (عِلَفهم ؟؟ كذا في غاية أبي العلاء) بفتح اللام مع حذف الألف كما رواه الأهوازي في كتابه الإقناع وتبعه الحافظ أبو العلاء ومن أخذ منه فهو شاذ وأحسبه غلطًا من الأهوازي والله أعلم[١].

٩) وقوله: (ثانيها) أنه تقدم تعريف السكت وأن المشترط فيه أن يكون من دون تنفس وأن كلام أئمتنا مختلف فيه طول زمنه وقصره وحكاية قول سبط الخياط:إن الذي يظهر من قوله: طول زمن السكت بقدر البسملة. وقد قال أيضًا في كفايته ما يصرح بذلك حيث قال عن أبي عمرو: وروى عن أبي عمرو إسرارها بينهما أي: إسرار البسملة. قلت: والذي قرأت به وآخذ السكت عن جميع من روى عنه السكت بين السورتين سكتًا يسيرًا من دون تنفس قدر السكت لأجل الهمز عن حمزة وغيره حتى أني أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي (والضحى وألم نشرح) على جميع من قرأته عليه من شيوخي وهو الصواب والله أعلم[٢].

١٠) وقوله: و(مثواي) في يوسف الفتح لورش من طريق الأزرق وذلك أنه لما نص على إمالتها للكسائي من رواية الدوري عنه في الفصل المختص به وأضاف إليه (رؤياك) نص بعد ذلك على إمالة (رؤياك) بين بين لورش وأبي عمرو دون الباقي وقد نص في باقي كتبه على خلاف ذلك وصرح به نصًا في كتاب الإمالة وهو الصواب خلافًا لمن تعلق بظاهر عبارته في التيسير وكذلك ظاهر عبارة العنوان في هود يقتضي فتح (مرساها) لورش وكذا (السوآي) في الروم والصواب إدخال ذلك في الضابط المتقدم في باب الإمالة فيؤخذ له بين بين بلا نظر والله أعلم[٣].

١١) وقوله: فأما (قرية) حيث وقعت (ومريم) فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله ابن سفيان وأبو محمد مكى وأبو العباس المهدوى وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم ابن الفحام

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٤٠٣ ـ ٤٠٤).
(٢) النشر في القراءات العشر (١/٢٦٢).
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/٥٠).

وأبو علي الأهوازي وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها وقد بالغ أبو الحسن الحصرى في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقق وغلط من يفخم عن قهر

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح. وقد غلَّط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره وهو مذهب أبي على بن بليمة وغيره والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك والله أعلم.

وأما (المرء) من قوله تعالى (بين المرء وزوجه، والمرء وقلبه) فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها وإليه ذهب الأهوازي وغيره وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين وهو مذهب أبي بكر الأذفوي وأبي القاسم بن الفحام وزكريا بن يحيى ومحمد بن خيرون وأبي علي بن بليمة وأبي الحسن الحصري وهو أحد الوجهين في جامع البيان والتبصرة والكافي إلا أنه قال في التبصرة إن المشهور عن ورش الترقيق وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وقال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله (بين المرء) حيث وقع من أجل جرة الهمزة، وقال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها وبه قرأت انتهى. والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء وهو الذي لم يذكر في الشاطبية والتيسير والكافي والهادي والهداية وسائر أهل الأداء سواه وأجمعوا على تفخيم (ترميهم، وفي السرد، ورب العرش والأرض) ونحوه ولا فرق بينه وبين (المرء) والله أعلم(١).

١٢ ـ وقوله:

انفرد الكارزيني بإظهار (جاوزه هو)دون سائر الباب. ذكر أنه قرأه على أصحاب ابن مجاهد بالإظهار. حكى ذلك عنه سبط الخياط (قلت) والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كله من غير فرق، والله أعلم(٢).

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٠١).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٤).

١٣ ـ وقوله:

وأما المتفقتان ضمًا فموضع واحد (أولياء أولئك) في الأحقاف فاختلفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها وتحقيقها. فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسام الثلاثة. وافقه على ذلك ابن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه، وأبو الطيب عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه فوهم في ذلك والصواب أن ذلك رواية السامري عن ابن فرح عن أبي ربيعة كما ذكره ابن سوار، لذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء والله أعلم(١).

١٤ ـ وقوله :

يَجُوزُ الرَّوْمُ فِي الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، أَوْ بَعْدَ أَلِفٍ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً، أَوْ مَكْسُورَةً ....وذهب أكثر القراء إلى ترك الروم في ذلك وأجروا المضموم والمكسور في ذلك مجرى المفتوح، فلم يجيزوا فيه سوى الإبدال كما تقدم وهو مذهب أبي العباس المهدوي وأبي عبد الله بن سفيان وأبي الطاهر بن خلف وأبي العز القلانسي وابن الباذش وغيرهم. وهو مذهب جمهور النحاة. وقد ضعف هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وعدوه شاذًا. والصواب صحة الوجهين فقد ذكر النص على الروم كذلك الحافظ أبو عمرو عن خلف عن سليم عن حمزة(٢).

١٥ ـ وقوله :

وأما عاصم فقطع له جماعة بالإظهار والأكثرون بالإدغام. والصواب إظهاره من طريق العليمي عن أبي بكر ومن طريق عمرو بن الصباح عن حفص كما نص عليه الداني في جامعه(٣).

١٦ ـ وقوله :

وأجمعوا أيضًا على تقييد رؤوس الآى أيضًا بالسور الإحدى عشرة المذكورة إلا ما انفرد صاحب العنوان بإطلاقه في جميع رؤوس الآى وعلى هذا يدخل (وزدناهم هدى) في الكهف (ومثواكم) في القتال في هذا الإطلاق وقد كان بعض شيوخنا المصريين يأخذ بذلك والصواب تقييده بما قيده الرواة والرجوع إلى ما عليه الجمهور والله أعلم(٤)

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).
(٢) النشر في القراءات العشر (١/٤٦٤).
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/١١).
(٤) النشر في القراءات العشر (٢/ ٥٢).

١٧ . وقوله :

(أولها الراء) من (آلر) أول يونس وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر؛ ومن (آلمر) أول الرعد فأمال الراء من السور الست أبو عمر وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله وعليه المغاربة والمصريون قاطبة وأكثر العراقيين وهو الذي لم يذكر في التذكرة والمبهج والكافي وأبو معشر في تلخيصه والهذلي في كامله وغيرهم عنه سواه إلا أن الهذلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعني عن الحلواني عنه وتبعه على ذلك أبو العز في كفايته وزاد الفتح أيضًا له من طريق الداجواني وتبعه على الفتح للداجواني الحافظ أبو العلاء وكذلك ذكر ابن سوار وابن فارس عن الدجواني ولم يذكر في التجريد عن هشام إمالة ألبتة (قلت) والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه فقد نص عليه هشام كذلك في كتابه أعني على الإمالة ورواه أيضًا منصوصًا عن ابن عامر بإسناده فقال أبو الحسن بن غلبون حدثنا عبد الله بن محمد يعني ابن الناصح نزيل دمشق قال ثنا أحمد بن أنس يعني أبا الحسن صاحب هشام وابن ذكوان قال (ثنا) هشام بإسناده عن ابن عامر (آلر) مكسورة الراء قال الحافظ أبو عمرو الداني وهو الصحيح عنه يعني عن هشام ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك انتهى[١].

١٨ . وقوله :

وأطلق أبو العلاء ذلك في الوقف ولم يقيده بسكون وقيده آخرون برؤوس الآى كابن سوار والصقلي وذهب بعضهم إلى الإمالة بين بين ومن هؤلاء من جعل ذلك مع الروم كما نص عليه في الكافي وقال إنه مذهب البغداديين ومنهم من أطلق واكتفى بالإمالة اليسيرة إشارة إلى الكسر وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وأصحابه وحكى أنه قرأ به على ابن مجاهد وأبي عثمان عن الكسائي وعلى ابن مجاهد عن وأبي عثمان عن الكسائي وعلي ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي والصواب تقييد ذلك بالإسكان وإطلاقه في رؤوس الآى وغيرها وتعميم الإسكان بحالتي الوقف والإدغام الكبير كما تقدم ثم إن سكون كليهما عارض وذلك نحو (النار ربنا، والأأبرار لنا، الغفار لا جرم، الفجار لفى) وذلك من طريق بن حبش عن ابن جرير كما نص عليه أبو الفضل الخزعي وأبو عبد الله القصاع وغيرهما وقد ذكرنا ذلك في آخر باب الإدغام[٢]

(١) النشر في القراءات العشر (٢ /٦٦).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢ / ٧٣).

١٩ ـ وقوله : فإن وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر وبعدها حرف استعلاء (قرطاس) في الإنعام (وفرقة، وإرصادًا) في التوبة (ومرصادًا) في النبأ و (بالمرصاد) في الفجر؛ وقد شذ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره في الكافي وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين وهو غلط والصواب ما عليه عمل أهل الأداء والله أعلم[١].

٢٠ ـ وقوله : (وأما مرفقًا) فقد ذكر بعض أهل الأداء تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها وبه قطع في التجريد وحكاه في الكافي أيضًا عن كثير من القراء ولم يرجح شيئًا والصواب فيه الترقيق وأن الكسرة فيه لازمة وإن كانت الميم زائدة كما سيأتي ولولا ذلك لم يرقق (إخراجًا والمحراب) لورش ولا فخمت (إرصادًا، والمرصاد) من أجل حرف الاستعلاء وهو مجمع عليه والله أعلم[٢].

٢١ ـ وقوله : وقد قال الحافظ أبو عمرو الداني في سورة الحجر من جامع البيان عند ذكره (فبم تبشرون) ما نصه: والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت والتقائهن ممتنع وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله نحو (الدواب، وصواف، وغير مضار، ولا جان) وما أشبهه، وكذلك (اللذان وهذان) على قراءته لأن الألف للزوم حركة ما قبلها قوى المد بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواو والياء بتغير حركة ما قبلهما وانتقالهما خلص السكون بهما فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو والياء لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك انتهى، وهو مما انفرد به ولم أعلم أحدًا وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة ولا أعلم له كلامًا نظير هذا الكلام الذي لا يخفي ما فيه، والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم فلا يجتمع السواكن المذكورة، على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره وإن كان في زنة الساكنين فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك وذلك مشاهد حسا ولذلك ساغ الوقف على نحو (صواف، ودواب) بالإسكان ولم يسغ الوقف على(أرأيت) ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد والله أعلم[٣]

(١) النشر في القراءات العشر (٢ /١٠٣).
(٢) النشر في القراءات العشر (٢ / ١٠٤).
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/١٢٧ـ١٢٨).

٢٢ . وقوله : (وأما مرضات) وهو أربعة مواضع موضعان في البقرة وموضع في النساء. وموضع في التحريم (ولات حين مناص) في ص (واللات) في النجم (وذات بهجة) في النمل. فوقف الكسائي على الأربعة بالهاء.

هذا هو الصحيح عنه وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب فلم يذكر في تلخيص العبارات (اللات، وذات بهجة) وخص الدوري عنه في لات بالهاء وفي التبصرة روى عن الكسائي في غير مرضات الهاء والمشهور عنه التاء ولم يذكر في التجريد (ذات بهجة، ولات حين) ووقف من قراءته على الفارسي يعني في الروايتين على اللات بالهاء. ولم يذكر أبو العز ولا كثير من العراقيين (ذات بهجة) وقطع له في (مرضات) بالهاء وفي التبصرة حكى عن حمزة وحدة الوقف فيه بالهاء وكذا حكى غيره. وقد ورد الخلاف عنه والصواب التاء[1].

٢٣ . وقوله : وذكر صاحب الكافي وصاحب الهداية الوقف على (ذات بهجة، وذات الصدور) وشبهه عن الكسائي بالهاء. والمراد بشبهه (ذات بينكم، وذات الشوكة، وذات اليمين، وذات الشمال، وذات حمل، وذات قرار، وذات الحبك، وذات ألواح وذات الأكمام، وذات البروج، وذات الوقود، وذات الرجع، وذات الصدع وذات العماد، وذات لهب) ووقع (ذات الصدور) في موضعي آل عمران وفي المائدة والأنفال وهود ولقمان وفاطر والزمر والشورى والحديد والتغابن والملك. وهو ضعيف لمخالفته الرسم ولأن عمل أهل الأداء على غيره[2].

٢٤ . وقوله : ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال فإنه مثل بقوله (ينفقون) وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية ومثله بقوله: وتكتمون الحق وأنتم تعلمون؛ وبما كنتم تدرسون. قال ومذهب أبي الحسن بن أبي بكر يعني شيخه ابن مقسم إن هاء السكت لا تثبت في الأفعال (قلت) والصواب تقييده عند من أجازه كما نص عليه علماء العربية، والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل وعليه العمل[3].

٢٥ . وقوله : وروى ابن شنبوذ عن قنبل كسر التنوين إذا كان عن جر نحو (خبيثة اجتثت، منيب ادخلوها) وضمة في غيره. هذا هو الصحيح من طريق ابن شنبوذ كما نص عليه الداني وسبط الخياط في

---

(١) النشر في القراءات العشر (١٣٢/٢)

(٢) النشر في القراءات العشر (١٣٢/٢)

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٣٦)

المبهج وابن سوار وغيرهم وهو رواية الخزاعي وابن فليح ومحمد بن هارون عن البزي ولم يذكره ابن فارس في الجامع ولا السبط في كفايته الست والصواب ذكره[١].

٢٦ . وقوله : (واختلفوا) في (لا يغرنك، ويحطمنكم، ويستخفنك، فإما تذهبن بك، أو نرينك) فروى رويس تخفيف النون من هذه الأفعال الخمسة في الكلمات الخمس. وانفرد أبو العلاء الهمذاني عنه بتخفيف (يجرمنكم) لا أعلم أحدًا حكاه عنه غيره ولعله سبق قلم إلى رويس من الوليد عن يعقوب فإنه رواه عنه كذلك وتبعه على ذلك الجعبري فوهم فيه كما وهم في إطلاق (يغرن) والصواب تقييده بـ (لا يغرنك) فقط و الله اعلم[٢].

٢٧ . وقوله : (واختلفوا) في (لنحرقنه) فقرأ أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء وقرأ الباقون بفتح الحاء وتشديد الراء وروى ابن وردان عنه بفتح النون وضم الراء وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وانفرد ابن سوار بهذا عن ابن جماز كما انفرد ابن مهران بالأولى عن ابن وردان والصواب كما ذكرناه وقرأ الباقون بضم النون وكسر الراء[٣]

٢٨ . وقوله : وإنما نبه على ما قبل الواو فيه ساكن وسوى فيه بين الهاء وغيرها من أجل ما رواه بعضهم من الإظهار في (فهو وليهم) في الأنعام. (فهو وليهم) في النحل (وهو واقع بهم) في الشورى. فلا يعتد بهذا الخلاف لضعف حجته وانفراد روايته عن الجادة. فإن الذي ذكر في هو المضموم الهاء مفقود هنا وإن قيل بتوالي الاعلال فيلزم مثله في نحو: فهي يومئذٍ، وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق. قال القاضي أبو العلاء قال ابن مجاهد إدغامهن قياس مذهب أبي عمرو لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في (خذ العفو وأمر) و (من اللهو ومن التجارة) قال وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار ووقع في تجريد ابن الفحام أن شيخه عبد الباقي روى فيهن الإظهار وصوابه أن عبد الباقي يروي إدغامهن وأن شيخه الفارسي يروي إظهارهن فسبق القلم سهوًا. والسهو قد يكون في الخط وقد يكو في اللفظ وقد يكون في الحفظ والصحيح أن لا فرق بين (وهو وليهم) وبين (العفو وأمر) وبين (فهي يومئذٍ)[٤].

٢٩. وقوله : وأما (للنبيء والنبيء) فظاهر عبارة أبي العز في كفايته أن تجعل الهمزة فيهما بين بين في مذهب قالون. وقال بعضهم لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٥)
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/٢٤٦)
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/٣٢٢)
(٤) النشر في القراءات العشر (١/٢٨٣)

بين بين بعدها لغة (قلت) وهذا ضعيف جدًا والصحيح قياسًا ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره والله أعلم. وقد انفرد سبط الخياط في كفايته عن الفرضي عن ابن بويان عن قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين. وانفرد ابن مهران عن ابن بويان بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة فخالف سائر الرواة عنه والله أعلم[1].

٣٠ ـ وقوله : وانفرد ابن مهران بعدم ذكر السكت لأبي جعفر في الحروف كلها، وذكر أبو الفضل الرازي عدم السكت في السين من (طس تلك) والصحيح السكت عن أبي جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشيء منها وفاقًا لإجماع الثقاة الناقلين ذلك عنه نصًا وأداء. وبه قرأت وبه آخذ والله أعلم[2].

٣١ ـ وقوله : فإن كان حرف لين نحو (خلوا إلى، وابني آدم) فإنه يلحق بالنوع قبله وهو الساكن الصحيح كما تقدم في بابي النقل والسكت.

فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضًا من غير فرق بينهما وحكى ابن سوار وأبو العلاء الهمذاني وغيرهما وجهين في هذا النوع. أحدهما النقل كما ذكرنا. قالوا والآخر أن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها ويدغم الأول في الثاني قالوا فيصير حرف لين مشددًا. (قلت) والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو النقل ليس إلا وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي ولا آخذ بسواه والله الموفق[3].

٣٢ ـ وقوله : (وأما الحواريين) فاختلف في إمالته عن الصوري عن ابن ذكوان فروى إمالته في الموضعين زيد من طريق الإرشاد لأبي العز وكذلك الحافظ أبو العلاء من طريق القباب ونص أبو العز في الكفاية على حرف الصف فقط وكذلك في المستنير وجامع ابن فارس، والصحيح إطلاق الإمالة في الموضعين عنه كما ذكره الحافظ أبو العلاء والله أعلم[4]

٣٣ ـ وقوله : وأما (إلى الهدى ايتنا) على مذهب حمزة في إبدال الهمزة في الوقف لفًا قال الداني في جامع البيان يحتمل وجهين الفتح والإمالة فالفتح على أن الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال هي المبدلة من الهمزة دون ألف الهدى والإمالة على أنها ألف الهدى دون المبدلة من الهمزة قال والوجه الأول أقيس لأن لف الهدى قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها لأنه تخفيف والتخفيف عارض انتهى. وقد تقدم حكاية ذلك عن أبي شامة في أواخر باب وقف حمزة

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/٣٨٣)

(٢) النشر في القراءات العشر (١/٤٢٥)

(٣) النشر في القراءات العشر (١/٤٣٥ ـ ٤٣٦)

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/٦٥)

ولاشك أنه لم يقف على كلام الداني في ذلك والحكم في وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك والصحيح المأخوذ به عنهما هو الفتح والله أعلم[١].

وإنما أكثرت من النقل عنه ليتبين أن ابن الجزري لا يلتزم بكل ما في الكتب التي اختار منها النشر وطيبته لكن بما يراه صوابًا وصحيحًا منها فحسب.

ثانيًا: عدم الأخذ بالانفرادات:

ينص ابن الجزري على الانفرادت في هذه الكتب، ولا يأخذ بها إلا في أحوال قليلة وبشروط[٢] ومن أمثلة ذلك قوله:

- وانفرد ابن عبيد على أبي علي الصواف على الوزان عنه بالإشمام في المعرف والمنكر كرواية خلف عن حمزة في كل القرآن. وهو ظاهر المبهج عن ابن الهيثم[٣].

- وقوله:

وانفرد فارس بن أحمد عن يعقوب بضم الهاء في ببغيهم) في الأنعام (وحليهم) في الأعراف، ولم يرو ذلك غيره، وانفرد ابن مهران عن يعقوب بكسر الهاء من (أيديهن وأرجلهن)[٤]

- وقوله:

وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز بعدم الصلة مطلقًا كيف وقعت إلا أنه مقيد بما لم يكن قبل همز قطع كما سيأتي في باب النقل[٥]

- وقوله:

وبقيت طريق رابعة وهي الإدغام مع الهمز ممنوع منها عند أئمة القراءة لم يجزها أحد من المحققين وقد انفرد بذكرها الهذلي في كامله فقال وربما همز وأدغم المتحرك هكذا قرانا على ابن هاشم على الانطاكي على ابن بدهن على ابن مجاهد على أبي الزعراء على الدوري (قلت) كذا ذكره الهذلي وهو

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢ /٧٩).

(٢) انظر النشر في القراءات العشر (٢/٢٣٥).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧٢).

(٤) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧٣).

(٥) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧٤).

وهم منه على[١] ابن هاشم المذكور عن هذا الانطاكي؛ لأن ابن هاشم المذكور أحمد بن علي بن هاشم المصري يعرف بتاج الأئمة أستاذ مشهور ضابط قرأ عليه وأخذ عنه غير واحد من الأئمة كالأستاذ أبي عمرو الطلمنكي وأبي عبد الله بن شريح وأبي القاسم بن الفحام وغيرهم ولم يحك أحد منهم عنه ما حكاه الهذلي ولا ذكره ألبتة وشيخه الانطاكي هو الحسن بن سليمان أستاذ ماهر حافظ أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي عمرو الداني وموسى ابن الحسين المعدل الشريف صاحب الروضة ومحمد بن أحمد بن علي القزويني وغيرهم ولم يذكر أحد منهم ذلك عنه وشيخه ابن بدهن هو أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي إمام متقن مشهور أحذق أصحاب ابن مجاهد أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر وعبيد الله بن عمر القيسي وغيرهم[٢]

- وقوله:

وأظهر (يحزنك كفره) لكون النون بلها مخفاة عندها لو أخفاها على المختار عندهم كما سيأتي لوالى بين إخفائين. ولو أدغمها لوالى بين إعلالين وانفرد الخزاعي عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن القاسم بن عبد الوارث عن الدوري بإدغامه ولم يروه أحد عن الدوري سواه ولا نعلمه ورد عن السوسي ألبتة وإنما رواه أبو القاسم بن الفحام عن مدين عن أصحابه ورواه عبد الرحمن بن واقد عن عباس وعبد الله بن عمر الزهري عن أبي زيد كلاهما عن أبي عمرو قال الداني: والأخذ والعمل بخلافه[٣].

ثالثًا: الأخذ بما عليه العمل:

قد يترك ابن الجزري بعض ما روي من أحرف القراءات في هذه الكتب؛ لأنه ليس عليه العمل، ومن أمثلة ذلك:

- في قوله تعالى "اركب معنا":

وقرأ الباقون بالإظهار وهم ابن عامر وأبو جعفر وخلف وورش وخلف عن حمزة وروى بعض أهل الأداء الإظهار عن يعقوب كما ذكره في التذكرة وفي الكامل أيضًا تبعًا لابن مهران. وإنما ورد ذلك من غير روايتي رويس وروح وهو الذي عليه العمل وبه قرأت وبه آخذ وانفرد صاحب المبهج بالإدغام عن

(١) كذا في النشر تحقيق د. السالم (٨٨٧)، وفي النشر المطبوع "وهم عنه عن".
(٢) النشر في القراءات العشر (١ / ٢٧٧).
(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨١)، وقد جمعت الانفردات في مؤلف مستقل.

ورش يعني من طريق الأصبهاني وكذا أبو العلاء عن الحمامي فخالف سائر الرواة عن الأصبهاني والله أعلم[١].

● وقوله:

وأجمعوا على أن (مرضاتي ومرضاة وكمشكاة) مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء وهو الذي قرأنا به ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان. وأما (الربا وكلاهما) فقد ألحقته بعض أصحابنا بنظائره من (القوى والضحى) فأماله بين بين وهو صريح العنوان وظاهر جامع البيان والجمهور على فتحه وجهًا واحدًا وهو الذي نأخذ به من أجل كون (الربا) واويًا، (وكلاهما والربا) إنما أميلا من أجل الكسرة وإنما أميل ما أميل من الواوي غير ذلك كالضحى والقوى من أجل كونه رأس آية فأميل للمناسبة والمجاورة وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه والله أعلم[٢].

● وقوله:

وانفرد صاحب التجريد بإلحاق ألف التأنيث من فعالى، وفعالى بألف فعلى، فأمالها عنه بين بين من قراءته على عبد الباقي أيضًا وذلك محكي عن السوسي من طريق أحمد بن حفص الخشاب عنه والأول هو الذي عليه العمل وبه نأخذ[٣].

● وقوله:

أنه كل ما يمال أو يلطف وصلًا فإنه يوقف عليه كذلك من غير خلاف عن أحد من أئمة القراءة إلا ما كان من كلم أميلت الألف فيه من أجل كسرة وكانت الكسرة متطرفة نحو (الدار، والحمار، وهار، والأبرار، والناس، والمحراب) فإن جماعة من هل الأداء ذهبوا إلى الوقف في مذهب من أمال في الوصل محضًا أو بين اللفظين بإخلاص الفتح ـ إلى قوله ـ وإن عدمت الكسرة فيه وليفرق بذلك بين الممال لعلة وبين ما لا يمال أصلًا وللإعلام بأن ذلك كذلك في حال الوصل كإعلامهم بالروم والإشمام حركة الموقوف عليه وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء واختيار جماعة المحققين وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه كصاحب التيسير والشاطبية والتلخيصين والهادي والهداية

---

(١) النشر في القراءات العشر (١٢/٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (٥٠/٢).

(٣) النشر في القراءات العشر (٥٣/٢).

والعنوان والتذكرة والإرشادين وابن مهران والداني والهذلي وأبي العز وغيرهم واختاره في التبصرة وقال سواء رمت أو سكنت ورد على من فتح حالة الإسكان وقال إن ذلك ليس بالقوى ولا بالجيد لأن الوقف غير لازم والسكون عارض (قلت) وكلا الوجهين صحيحان عن السوسي نصًا وأداء وقرأنا بهما من روايتيه وقطع بهما له صاحب المبهج وغيره وقطع له بالفتح فقط الحافظ أبو العلاء الهمذاني في غايته وغيره والأصح أن ذلك مخصوص به من طريق ابن جرير ومأخوذ به من طريق ابن حبش[١]

- وقوله:

(طغى الماء، وأحيي الناس) والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به والمعول عليه وهو الثابت نصًا وأداء وهو الذي لا يؤخذ نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم وهو الذي عليه العمل فأما النص فقد قال الإمام أبو بكر بن الأنباري: حدثنا إدريس قال حدثنا خلف قال سمعت الكسائي يقف على: (هدى للمتقين: هدى) بالياء[٢].

- وقوله في إمالة هاء التأنيث:

وانفرد الهذلي بالإمالة أيضًا عن خلف في اختياره وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر وعن النحاس[٣] عن الأزرق عن ورش وغيرهم إمالة محضة وعن باقي أصحاب نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي جعفر بين اللفظين ولما حكى الداني عن ابن شنبوذ عن أصحابه في رواية نافع وأبي عمرو إمالة هاء التأنيث قال عقيب ذلك: ولا يعرف أحد من أهل الأداء بحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح. قال : وأحسب أن الإمالة التي رواها ابن شنبوذ عن نافع وأبي عمرو أنها بين بين وليست بخالصة (قلت) والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة والله تعالى أعلم[٤].

- وقوله في قوله تعالى "ثم كيدون فلا":

وروى بعض أئمتنا إثبات الياء فيها وصلًا عن ابن ذكوان وهو الذي في تلخيص ابن بليمة وجهًا واحدًا فقال فيه وابن ذكوان كأبي عمرو وقال في الهداية وعن ابن ذكوان الحذف في الحالين والإثبات في

(١) النشر في القراءات العشر (٢ /٧٢. ٧٣)
(٢) النشر في القراءات العشر (٧٤/٢)
(٣) في المطبوع النخاس بالخاء والصواب بالحاء كما أثبته.
(٤) النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٧)

الوصل وكذا في الهادي وقال في التبصرة والأشهر عن ابن ذكوان الحذف به قرأت له وروى عنه إثباتها (قلت) وإثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف وروينا عنه أنه قال: أخبرني بعض أصحابنا أنه رأى على أيوب بإثبات الياء في الكتاب والقراءة.

وبعض أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بكار الدمشقي صاحب أيوب ابن تميم شيخ ابن ذكوان، وقوله في الكتاب يعني في المصحف فإن الياء في هذا الحرف ثابتة في المصحف الحمصي نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل وبه آخذ والله تعالى الموفق(١).

- وقوله:

اختلفوا عنه في حرف (المهتد) وفي (المتعال وعذاب وفاعتزلون وترجمون) فبعضهم ذكرها له وبعضهم وصلا وبعضهم في الحالين ولم يتفقوا على شيء من ذلك ولا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلال والاضطراب . إلى قوله . وقال الهذلي كله فيه خلل (قلت) والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل وصح عن قنبل ونص عليه الأئمة الموثوق بهم والله تعالى هو الهادي إلى الصواب(٢).

- وقوله:

وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقًا ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها ولم يوافقهم القراء على ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع نحو (قد أفلح، وقل إني) لا في نحو (عليكم أنفسكم، ذلكم إصري) فقال الإمام أبو الحسن السخاوي لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا انتهى. وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به وعليه العمل(٣).

- وقوله:

وأما الراء الساكنة المتوسطة فتكون أيضًا بعد فتح وضم وكسر، فمثالها بعد الفتح (برق، وخردل، والأرض، ويرجعون، والعرش، والمرجان، ووردة، وصرعى). فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء لم يأت على أحد منهم خلاف في حرف من الحروف سوى ثلاث كلمات وهي (قرية. ومريم، والمرء) فأما (قرية) حيث وقعت (ومريم) فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله ابن سفيان وأبو محمد مكي وأبو

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/١٨٥)

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٨٦)

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٤٤١)

العباس المهدوى وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم بن الفحام وأبو علي الأهوازي وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها، وقد بالغ أبو الحسن الحصرى في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقق وغلط من يفخم عن قهر

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح[(١)].

رابعًا: يحكم بالشذوذ على بعض ما في هذه الكتب:

من المعلوم في علم الرواية أنه قد يخطئ الثقة فينقل رواية يخالفه فيها من هو أوثق منه، وهذا متفق عليه بين علماء الحديث، وقد وقع ذلك أيضًا في علم القراءات، وهذه بعض العبارات التي صرح فيها الإمام ابن الجزري بشذوذ رواية بعض كبار القراء لبعض الأحرف.

قال رحمه الله تعالى:

وقولنا: "وصح سندها": فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم[(٢)].

وقال:

وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صح عنهم وشذ وما انفرد به منفرد وفذ[(٣)].

ومن أمثلة ذلك قوله:

- **مرتبة سابعة: فوق ذلك وهي الإفراط**، قدرها الهذلي بست ألفات وذكرها في "كامله" لورش، فيما رواه الحداد، وابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون، وقد وَهِمَ عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة، وشذ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم؛ فالأداء عنهم

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ١٠٢)

(٢) النشر (٢/٤٧).

(٣) النشر (٢/١٥٨).

مستفيض، ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوَّى بين ورش؛ من طريق الأزرق وبين حمزة وسيأتي حكاية نصوصهم والله الموفق [١].

- وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك، إلا ما شذ فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ كالمهدوي، وابن شريح، وابن الباذش؛ من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله، كأنهم أروه مجرى المبتدأ، وهذا وَهْمٌ منهم وخروج عن الصواب [٢].

- الثالث: إذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مد، بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم، وذلك نحو: (نبئ، واقرأ، ويشاء، ويهيئ). وشذ صاحب الروضة أبو علي المالكي فقال: ويقف على (نبئ عبادي) بغير همز؛ فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت :(نَبِّ) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت (نَبِّي) انتهى. وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصح ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصاً والله أعلم [٣].

- وشذ الهذلي فذكر وجهاً رابعاً؛ وهو إبدال الهمزة واواً؛ قياساً على (هُزْوًا) وليس بصحيح [٤].

- وشذ صاحب المبهج فحكى عن قالون من طريق الحلواني، وابن بويان عن أبي نشيط، إظهار تاء التأنيث عند الدال ولا يصح ذلك، وكذلك إظهارها عند الطاء ضعيف جداً، والله تعالى أعلم [٥].

- وشذ الهذلي فروى إمالة (ذلك) و(ذلكم) عن ابن شنبوذ عن قنبل وأحسبه غلطاً، والله أعلم [٦].

- وقد شذ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق؛ كما ذكره في الكافي وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين، وهو غلط، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء والله أعلم [١].

---

(١) النشر (٣/٨١١).

(٢) النشر (٤/١٠٢٨).

(٣) النشر (٤/١٠٩٨).

(٤) النشر (٤/١١٢٦).

(٥) النشر (٤/١١٨٦).

(٦) النشر (٤/١٢٨٢).

- الثالث: إذا وقفت على نحو (الدار، والنار، والنهار، والقرار، والأبرار) لأصحاب الإمالة في نوعيها رققت الراء بحسب الإمالة. وشذ مكي بالتفخيم لورش مع إمالة (بين بين)، فقال في آخر باب الإمالة في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الرَّوم، قال ما نصه: "فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار، وجب أن تغلظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر مَنوِيّ"[٢].
- وقد شذ بعض المغاربة والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا. فروى صاحب الهداية والكافي والتجريد تغليظها بعد الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضاً نحو (مظلوماً وفضل الله) وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء، نحو: (خلطوا، وأخلصوا، وفاستغلظ، والمخلَصين والخلطاء وأغلظ) ذكره في الهداية والتجريد وتلخيص ابن بليمة وفي وجه في الكافي ورجحه، وزادوا أيضاً تغليظها: في (فاختلط، وليتلطف) وزاد في التلخيص تغليظها في (تلظى). وشذ صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي فغلظ اللام من لفظ (ثلاثة) حيث وقع، إلا في قوله عز وجل: (بثلاثة آلاف، وثلاث وربا ع وظلمات ثلاث، وظل ذي ثلاث شعب) [٣].
- وقد شذ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام، يعني بعد الفتح والضم عن السوسي وروح، وتبعه في ذلك من رواه عنه كابن الباذش في إقناعه، وغيره، وذلك مما لا يصح في التلاوة ولا يؤخذ به في القراءة، والله تعالى أعلم [٤].
- السابع: اللام المشددة، نحو: (يصلبوا، وطلقتم، وظل وجهه)، لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجرى الوجهان؛ لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها. وقد شذ بعضهم فاعتبر ذلك فصلاً مطلقاً، حكاه الداني، وبعضهم قد أثبته فيما تقدم، والله أعلم [٥].

---

(١) النشر (١٣٧١/٤).

(٢) النشر (١٣٧٨/٤).

(٣) النشر (١٣٩٣/٤).

(٤) النشر (١٣٩٥/٤).

(٥) النشر (١٤٠١/٤).

• (عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم، وفيهم؛ ومنهم، وبهم، واتهم، وعلى قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم). وشذ مكي فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها؛ قياساً على هاء الضمير وانتصر لذلك وقواه. وهو قياس غير صحيح [١].

• وشذ جماعة من العراقيين فرووا عن الكسائي وحده الوقف على(ومناة) بالهاء وعن الباقين بالتاء. ذكر ذلك ابن سوار، وأبو العز، وسبط الخياط، وغيرهم، وهو غلط. وأحسب أن الوهم حصل لهم من نَصِّ نُصَيْر على كتابته بالهاء. ونُصَيْر من أصحاب الكسائي، فحملوا الرسم على القراءة، وأخذوا بالضد للباقين. ولم يُرِد نصير إلا حكاية رسمها، كما حكى رسم غيرها في كتابه مما لا خلاف في رسمه، ولا تعلق له بالقراءة، والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصحف على كتابتها (ومنوة) بواو، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء. فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم، والله أعلم [٢].

• (مالي لا أرى الهدهد) في النمل. واختلف عن هشام وابن وردان: أما هشام فروى الجمهور عنه الفتح، وهو عند المغاربة قاطبة، وهو رواية الحلواني عنه، وبه قطع في المبهج والتلخيصين وغيرها، وبه قرأ في التجريد على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني. وروى الآخرون عنه الإسكان، وهو رواية الدجواني عن أصحابه عنه، وهو الذي قطع به ابن مهران. ونص على الوجهين جميعاً من الطريقين المذكورين صاحب الجامع والمستنير والكفاية والحافظ أبو العلاء وصاحب التجريد وغيرهم، وبه قرأ في التجريد على الفارسي من طريقي الحلواني والدجواني. وشذ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها، فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الداء حتى الآخذين عنه، والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه [٣].

• و(تتبعان) على أن النون نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة مبنيٌّ. و"لا" قبله للنهى. وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان بتخفيف التاء الثانية ساكنة وفتح الباء مع تشديد النون، وكذا روى سلامة بن وهران أداءً عن الأخفش عن ابن ذكوان. قال الداني: وذلك غلط من أصحاب ابن مجاهد ومن سلامة؛ لأن جميع الشاميين رووا ذلك عن ابن ذكوان عن الأخفش سماعاً وأداءً بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذا نص عليه الأخفش في كتابه، وكذلك روى الدجواني عن

---

(١) النشر (١٤٠٧/٤).

(٢) النشر (١٤٣٠/٤-١٤٣١).

(٣) النشر (١٥٢٢/٤-١٥٢٣).

أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعاً. قلت: قد صحت عندنا هذه القراءة؛ أعنى تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة، فرواها أبو القاسم عبيد الله ابن أحمد بن علي الصيدلاني عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش، نص عليها أبو طاهر بن سوار، وصح أيضاً من رواية التغلبي عن ابن ذكوان تخفيف التاء والنون جميعاً، ووردت أيضاً عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، وذلك كله ليس من طرقنا، وانفرد الهذلي به عن هشام وهو وَهْمٌ، والله أعلم. ولا أعلم أحدا رواها بإسكان النون إلا ما حكاه الشيخ أبو علي الفارسي فقال: وقرئ بتخفيف التاء وإسكان النون وهي الخفيفة. قلت: وذهب أبو نصر منصور بن أحمد العراقي إلى أن الوقف عليها في مذهب من خفف النون بالألف، وهذا يدل على أنها عنده نون التوكيد الخفيفة، ولم أعلم ذلك لغيره، ولا يؤخذ به، وإن كان قد اختار الهذلي؛ وذلك لشذوذه قطعاً [١].

- (واختلفوا) في (لأتوها) فقرأ المدنيان وابن كثير بغير مد، واختلف عن ابن ذكوان: فروى عنه الصوري كذلك، وهي رواية التغلبي عنه، وطريق سلامة بن هارون وغيره عن الأخفش، وروى الأخفش من طريقيه عنه بالمد، وكذلك قرأ الباقون. وشذ فارس بن أحمد عن أبي ربيعة عن البزي بالمد، وعده الحافظ أبو عمرو ومن أوهامه [٢].

خامسًا: أجاز الخروج عن الطريق اختيارًا:

ترك ابن الجزري كثيرًا من الأحرف التي رواها أصحاب الكتب التي أسند منها الروايات اختيارًا، دون الحكم عليها بما سبق ذكره من أسباب، وهو أحيانًا يشير إلى وجودها في هذه الكتب، وأحيانًا لا يتعرض لذلك بالمرة، وأحيانًا يستدل على ضعفها وخطئها، وأحيانًا يكتفي بردها دون توضيح سبب ذلك، كما أوضحه فيما يلي:

فمع أنه مدح الحافظين الداني وأبا العلاء وسمى الأول حافظ المغرب والثاني حافظ المشرق فقد ترك بعض ما في كتبهم، وكما ذكرت فإنه أحيانًا يصرح بالرد وأحيانًا يهمل ذكر الخلاف بالمرة.

. والأمثلة في ذلك كثيرة اكتفي منها بذكر مثال مما تركه من كتب الداني:

---

(١) النشر (٤/١٧٣٨-١٧٣٩).

(٢) النشر (٤/١٨٥٧-١٨٥٨).

فقد ترك الوقف ليعقوب بالواو على "يدع" و"سندع" و"يمح" مما حذفت فيه الواو لعلة الرسم مع ذكر الداني لها وإثباته القراءة بها(١).

. ومثال مما تركه من كتب الهمذاني:

فقد ترك إمالة لفظ بلى للأصبهاني مع نص الإمام أبي العلاء الهمذاني عليها في غاية الاختصار وهو من الأصول المسندة من النشر(٢).

فإن كان يفعل هذا فيما يرويه عمن ***قدمهم من الأئمة*** فكيف بما يرويه عن غيرهم.

. وكذلك ترك إدغام الباء في الميم في قوله تعالى في سورة هود "اركب معنا" للأصبهاني وهي مروية من كفاية أبي العز والمبهج والمستنير والروضتين وهي وجه من غاية الاختصار.

. وترك تسهيل الهمزة في نحو (يشاء إلى) بين الهمزة والواو وهو في الكافي وغاية الاختصار وكفاية أبي العز وتلخيص أبي معشر.

. وترك الغنة في اللام والراء لشعبة وهي واردة له من كتب مسندة له في النشر كابن مهران والمبهج والكامل وتلخيص أبي معشر وجامع ابن فارس.

. وترك تحقيق همزة "ها أنتم" للأصبهاني وهي في الكامل والمصباح.

. وترك تحقيق الهمز في "مأوي" و"المأوي" للأصبهاني من طريق المطوعي وهو في المصباح.

. وترك عدم الإدخال للأصبهاني في أئمة بثان القصص والسجدة وهو في المبهج.

. وترك فتح الراء في فواتح السور عن هشام مع تعدد طرقها فقال في النشر:

وهي خمسة في سبع عشرة سورة (أولها الراء) من (الر) أول يونس وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر؛ ومن (المر) أول الرعد فأمال الراء من السور الست أبو عمر وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله وعليه المغاربة والمصريون قاطبة وأكثر العراقيين

(١) النشر (١٤١/٢).
(٢) النشر (٤٢/٢).

وهو الذي لم يذكر في التذكرة والمبهج والكافي وأبو معشر في تلخيصه والهذلي في كامله وغيرهم عنه سواه إلا أن الهذلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعني عن الحلواني عنه وتبعه على ذلك أبو العز في كفايته وزاد الفتح أيضًا له من طريق الداجواني وتبعه على الفتح للداجوني الحافظ أبو العلاء وكذلك ذكر ابن سوار وابن فارس عن الداجوني ولم يذكر في التجريد عن هشام إمالة ألبتة (قلت) والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه فقد نص عليه هشام كذلك في كتابه أعني على الإمالة ورواه أيضًا منصوصًا عن ابن عامر بإسناده فقال أبو الحسن بن غلبون حدثنا عبد الله بن محمد يعني ابن الناصح نزيل دمشق قال ثنا أحمد بن أنس يعني أبا الحسن صاحب هشام وابن ذكوان قال (ثنا) هشام بإسناده عن ابن عامر (ألر) مكسورة الراء قال الحافظ أبو عمرو الداني وهو الصحيح عنه يعني عن هشام ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك(١) انتهى.

وغير ذلك كثير جدًا يعلمه المطلعون على تلك الكتب.

فقد ترك ابن الجزري ذلك اختيارًا منه، إما لأنه يعتبرها خطأً أو انفرادات أو ليس عليه العمل أو لشذوذها عنده أو لأنه اختار غيرها مما يقوى عنده، أو مما قرأ به على شيوخه، فعلم من منهجه في ذلك أنه يتخير فيما يروي ولا يلزم نفسه بما في هذه الكتب، فلا يسوغ لنا أن نلزمه نحن بما لم يلتزمه، وإنما الذي يسوغ لنا هو النص على ما يخالف نقله لما في هذه الكتب:

- لورود السهو في حقه.
- ولاحتمال اختلاف النسخ التي وقعت لنا عما كان عنده من النسخ.

فلا يستدرك عليه بغير ذلك لأنه اطلع على ما في هذه الكتب واختار خلافها في عدة مواضع.

فيتضح مما سبق ذكره أن ابن الجزري لا يأخذ بما في الكتب والطرق الأدائية من غير تمحيص وتدقيق، بل هو يتخير منها، فمن العجيب أن يُلزَم بالأخذ بما تركه في الكتب، ويدخله بعض المتأخرين تحت مسمى تحريرات الطيبة.

(١) النشر (٢/٦٦).

والأعجب من ذلك أن يُدَّعى أن منهج ابن الجزري هو أنه يوجب على نفسه الالتزام بما في هذه الكتب، ثم يُحاسِب هذا المدعي ابن الجزري على ما خالف فيه بعض ما في هذه الكتب؛ بدعوى أن ذلك يخالف منهجه.

(مغالطة رجل القش):

وهذه مغالطة في الجدال تسمى (مغالطة رجل القش)، وهي أن تُقَوِّل خصمك وتدعي عليه أنه يقول أقوالا لا يقول بها مما هو ظاهر الخطأ، ثم تحاسبه على ما ادعيته عليه، وهي مغالطة مشهورة عند كثير ممن لا يراقبون الله في الكذب على خصومهم، مثل قول بعض الكفار عندما يدعون إلى الإسلام: لا نقبل دينًا يجبر الناس على ترك عقائدهم.

ومن المعلوم أن هذا يخالف ما أتى الإسلام به، لكن عندما يسمع الجاهل والعامي هذه الفرية يصدقها ويرفض الإسلام.

وكذلك فإن من يقبل دعوى من زعم أن ابن الجزري شرط على نفسه أن يلتزم بما في هذه الكتب، ثم خالف شرطه نظر إلى ابن الجزري نظرة انتقاص على عكس ما تصفه الأمة به من التحقيق والدقة وأنه عالم بهذا الفن منذ تأليف ابن الجزري لكتبه إلى وقتنا هذا، وهو كذلك ما يقول به الأئمة الذين يدعى هؤلاء اتباعهم مثل الإمامين الإزميري والمتولي وغيرهما.

والحمد لله رب العالمين

فهرس الأبحاث

الاطلاع على مناشط الأكاديمية

زوروا صفحة

https://www.facebook.com/profile.php?id=١٠٠٠٧٦٣٠٩٩٨٤٩٠٥&mibextid=ZbWKwL

تم بحمد الله

الناشر: أكاديمية فيض العلم

منظمو المؤتمر

























